# البيان الختامي للهيئة الوجدانية لمحكمة غزة

**إسطنبول، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٥**

نحن -الأعضاء الموقعين في الهيئة الوجدانية- نقدم بهذا البيان نتائجَنا وحكمَنا الأخلاقي في الجلسة الختامية لمحكمة غزة.

إن الهيئة -المسترشدة بالضمير والمستندة إلى القانون الدولي- لا تتحدث بسُلطة الدول، ولكن عندما يُسكت القانون بالقوة، فعلى الضمير أن يكون هو المحكمة النهائية.

المحكمة ليست محكمةً قانونية، ولذلك لا تدَّعي إلقاء التهمة أو المسؤولية على أي شخصٍ أو منظمةٍ أو دولة. وهي استجابة المجتمع المدني لاستمرار عدم محاسبة إسرائيل على ارتكابها إبادةً جماعيةً في قطاع غزة. نحن نؤمن بأن الإبادة الجماعية يجب أن تُسمَّى بالاسم وتُوثَّق، وأن الإفلات من العقاب يغذي استمرار العنف في جميع أنحاء العالم. الإبادة الجماعية في غزة هي قضيةٌ تهم البشرية جَمعاء، وعندما تصمت الدول فإنه من الممكن بل ويجب على المجتمع المدني أن يرفع صوته.

محكمة غزة جمعت كمًّا كبيرًا من المواد في أرشيفٍ قيِّم، يمثِّل وجودُه دليلًا دائمًا على حقيقة الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني. تُعرب الهيئة عن تضامنها مع التجمعات والمسيرات والمخيمات والقوافل البحرية والإضرابات، وغيرها من الأنشطة التي تحتجُّ على الإبادة الجماعية وعلى عدم قيام الدول بمحاسبة إسرائيل. ويوفِّر ذلك سرديةً مضادةً للسردية الأمنية التي تواصل إسرائيل وحلفاؤها بثَّها لاختزال معاناة الفلسطينيين على أنها مجرد كارثةٍ إنسانية. إنها ليست كذلك، بل هو ارتكابٌ متعمَّدٌ لأبشع الجرائم، تترتب عليها عواقبُ إنسانيةٌ وخيمة.

لقد استمعنا لأدلةٍ مستفيضةٍ على الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، وأسباب الإبادة الجماعية، وتواطؤ وتآمر أطرافٍ أخرى، والمقاومة الشجاعة وصُمود الفلسطينيين والمجتمع المدني العالمي. استمعنا إلى شهاداتٍ شخصيةٍ مؤثرةٍ عن الأضرار الجسدية والنفسية التي تسببت بها هذه الجرائم، وعن معاناة الشعب الفلسطيني.

هذا البيان الختامي يعرض نتائجنا بناءً على هذه الأدلة والمعايير القانونية لاتفاقيةِ منع الإبادة الجماعية، ومعاهدات حقوق الإنسان، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والمتطلبات الأخلاقية للعدالة الطبيعية. ومع ذلك، فإن هذا القرار يستند قبل كل شيء إلى الإيمان الراسخ بأن لكل حياةٍ بشريةٍ قيمةً متساوية، وأنه لا يحق لأي دولةٍ أو أيديولوجيا تدمير شعبٍ بأكمله.

قرارنا يستند إلى الشهادات الشفوية والمكتوبة، والأدلة المقدمَّة من الخبراء، والأبحاث والأوراق التحليلية التي أنجزها العديد من الأشخاص على مدار الأشهر الماضية. إنه يكرر تأكيده وتأييده لإعلان سراييفو الذي اعتُمد في مايو 2025.

## ليئارسإ مئارج

تُدين الهيئةُ الإبادةَ الجماعيةَ المستمرةَ والجرائمَ المُدرجَةَ أدناه. نحن نؤمن بأن هذه الجرائم وتأثيرَها على الشعب الفلسطيني يجب أن تُسمَّى بشكلٍ منفصلٍ لفهم الطبيعة الشاملة للإبادة الجماعية، ولإدراك تجريدِها للناس من إنسانيتهم، وطابعِها الساديّ، وطبيعتِها الزمنية. هذه الجرائم لم تبدأ في أكتوبر 2023 ولن تنتهي بوقف إطلاق النار؛ فالوفيات والأضرار الجسدية الشديدة ستستمر، والصدمات الجسدية والنفسية للناجين ستنتقل عبر الأجيال.

## :ةيلاتلا ةيفاضإلا مئارجلا باكترا ةئيهلا نيدتُ

- **التجويع والقتل جوعًا،** من خلال الحرمان المتعمَّد من الغذاء والماء، والتدمير المنهجي للنظام الغذائي بأكمله.
- **الإبادة السكنية،** وهي أكثر من مجرد التدمير الجماعي المتعمَّد للممتلكات السكنية وبُنيتها التحتية، كالكهرباء والماء والصرف الصحي؛ فالمنزل مكانٌ يتعلق بالحب والحياة، وهو مستودعٌ للذكريات والآمال والطموحات، وتدميره يسبب النزوح، والصدمات النفسية، وتفكك المجتمعات، وفقدانًا ثقافيًا عميقًا.
- **الإبادة البيئية** تَصِف نوعًا معيَّنًا من الحروب يعتمد على تدمير خصوبة الأراضي وجودة الهواء ومصادر الغذاء والماء، مما يسبب أضرارًا بيئيةً كارثيةً تدمر القدرة على البقاء على قيد الحياة بعد توقف القصف.
- **التدمير المتعمَّد واستهداف البنية التحتية للرعاية الصحية** والمعدَّات والموظفين كان منهجيًا لعقودٍ وأصبح شبه كامل. أهم قضية تؤثر على الصحة الجسدية والنفسية هي الاحتلال الإسرائيلي وتجريد السكان من إنسانيتهم.
- **الإبادة الإنجابية** هي الاستهداف المتعمَّد والمنهجي للرعاية الإنجابية الفلسطينية، من خلال منع الولادات، والقضاء على الأرواح المستقبلية والقدرة على الإنجاب بأمان.
- **الإبادة التعليمية** هي إبادة المعرفة، وتدمير المستقبل الفكري لفلسطين من خلال قتل وإسكات وتهجير جيلٍ من الطلاب والمعلمين، وطمس المدارس والجامعات، وتدمير الأحلام والطموحات.

- **الهجمات على الصحفيين**. يتم "توثيق الإبادة الجماعية" من قِبَل الصحفيين الفلسطينيين، ويتم استهدافهم هم وعائلاتهم. إسكات هؤلاء الصحفيين هو أمرٌ أساسيٌّ لإخفاء الإبادة الجماعية، وقد تم قتل عددٍ من الصحفيين في هذا الصراع أكثر من أي صراعٍ آخر.
- **التعذيب، والعنف الجنسي**، والاختفاء القسري، والعنف القائم على أساس الهوية الجنسية في مراكز الاحتجاز، وعلى الحواجز، وفي عمليات تفتيش المنازل، وفي التهجير وأماكن أخرى.
- **الإبادة السياسية** هي الاغتيال المستهدَف، واختطاف القادة السياسيين والثقافيين والممثلين والناشطين، وتدمير المؤسَّسات المدنية.

وجدَت الهيئة نمطًا متماسكًا ومتَّسقًا من العنف الإبادي في التدمير المتعمَّد والممنهَج للمنازل ومَصادر المياه والمدارس والمستشفيات والعيادات والجامعات والمؤسسات الثقافية والدينية، والأراضي الزراعية والنظم البيئية الطبيعية. استخدام الجوع سلاحًا، وحرمان الرعاية الطبية، والتهجير القسري ليست أضرارًا جانبيةً للحرب بل هي أدواتٌ للعقاب الجماعي للسكان بأكملهم وللإبادة الجماعية؛ لا يمكن تبريرها بأي ادِّعاءٍ يتعلق بالأهداف العسكرية.

## رمآتلدو ؤطاوتلد

وجدَت الهيئة أن الحكومات الغربية -خاصةً الولايات المتحدة وحكومات أخرى- متواطئة، وفي بعض الحالات متآمرة مع إسرائيل في ارتكاب الإبادة الجماعية، من خلال توفير الغطاء الدبلوماسي والأسلحة وقطع الأسلحة والمعلومات الاستخباراتية والمساعدات والتدريبات العسكرية، واستمرار العلاقات الاقتصادية. تُشكِّل هذه الأفعال فشلًا أخلاقيًّا وانتهاكًا لواجبها القانوني بمنع الإبادة الجماعية وبالتعاون لإنهاء انتهاك قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي: الإبادة الجماعية وحق الفلسطينيين في تقرير المصير. الصمت والتقاعس في مواجهة الإبادة الجماعية ليسا خيارًا، بل يشكلان أشكالًا أخرى من التواطؤ.

وجدَت الهيئة أن مجموعةً من الجهات الفاعلة غير الحكومية متواطئةٌ في الإبادة الجماعية، فعلى سبيل المثال، التقارير الإعلامية المنحازة في الغرب ضد فلسطين، والتي تقلص من تغطية الجرائم الإسرائيلية، تتماشى مع المصالح الاقتصادية والسياسية للنُّخب الحاكمة وحلفائها. والمؤسسات الأكاديمية تدعم إسرائيل من خلال استثماراتها، ويتم إسكات أو معاقبة الموظفين والطلاب المؤيدين للقضية الفلسطينية.

تستمر إسرائيل في البقاء من خلال استخدام العسكرة؛ فسلاسل الإمداد العالمية تدعم الإبادة الجماعية عبر الأسلحة والبنوك والتكنولوجيا والنقل وغيرها من الشركات متعددة الجنسيات. قطاع التكنولوجيا الفائقة يدعم آلة الإبادة الجماعية من خلال التلاعب بالمحتوى عبر الخوارزميات وعبر السماح لإسرائيل بمراقبة وتخطيط كل غارةٍ جويةٍ وعملية اغتيال. الشركات التي تبيع سعة التخزين السحابي لإسرائيل توفر القوة الحاسوبية للإبادة الجماعية. تعتَبِر الهيئة أن الاقتصاد السياسي للإبادة الجماعية هو أعلى أشكال الإمبريالية المفرطة في القرن الحادي والعشرين.

تجد الهيئة أن النظام العالمي الحالي -تنظمه تسلسلاتٌ هرميةٌ للسلطة واعتماداتٌ اقتصادية- كَشَفَ عن عجزه في منع أو معاقبة جرائم الفظائع عندما يرتكبها الأقوياء أو حلفاؤهم. الأمم المتحدة -المشلولة بسبب سلطة النقض (الفيتو) والانتقائية السياسية- تخلت عن مسؤوليتها الأساسية "لإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب".

تُشيد الهيئة، من جهةٍ أخرى، بالإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة التحقيق، وخاصةً بثبات المُقرِّرة الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانيز، على تأكيدها للإبادة الجماعية.

## ةصالخلا

تؤكد هيئة المحلفين أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية مستمرة ضد الشعب الفلسطيني في غزة، في إطار نظام فصل عنصري استعماري استيطاني أوسع نطاقاً، متجذر في أيديولوجية الصهيونية العنصرية، وممكّن بواسطته. هذه الحملة لا تنفصل عن مشروعٍ مستمرٍّ لأكثر من قرنٍ يستهدف الفلسطينيين في جميع أنحاء فلسطين وفي الشتات. أسباب الإبادة الجماعية تكمن في أيديولوجيا عنصريةٍ فوقيةٍ -وهي الصهيونية- والتي تدعم نظامًا يهدف إلى تجريد الفلسطينيين من أراضيهم، والسيطرة عليها، ومحاولة محو وجودهم، مدعومةً بهيكلِ قوةٍ استعماريٍّ جديدٍ تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها، ومحميٍّ بتواطؤٍ دوليٍّ يشمل العديد من الحكومات.

تَعتَبِر الهيئة أن الإبادة الجماعية في غزة تتميز بعدة خصائصَ استثنائيةٍ، يتم ارتكابها ضد سكانٍ محاصرين في منطقةٍ صغيرةٍ ومغلقةٍ حيث تتحكم إسرائيل في جميع مداخلها ومخارجها. تتم الإبادة بشكل ممنهج، وتُنفَّذ باستخدام أكثر التقنيات تقدمًا، وعلى الرغم من محاولات إسرائيل منع التغطية الإعلامية، إلا أنها واضحةٌ للغاية على شكل حقيقةٍ فعلية. لقد تم اللجوء إلى الهيئات القضائية الدولية، مثل محكمة العدل الدولية من قِبَل جنوب أفريقيا، وطلب رأي استشاري من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأونروا ومذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك فقد تم تجاهل هذه القرارات دون أي مساءلةٍ من إسرائيل، بينما لم تقدِّم الدول الأخرى سوى احتجاجاتٍ محدودةً للغاية، وتم فرض عقوباتٍ رمزيةٍ فقط. بل تمَّ في الواقع، فرضُ عقوباتٍ من قِبَل الولايات المتحدة على موظفي المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تساعد المحكمة.

## تايصوتلا

**إنهاء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة**

- محاسبة جميع المسؤولين سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا وأيديولوجيًّا، من مرتكبي الجرائم والداعمين والممكّنين والأطراف المتواطئة، بالكامل وبكل الوسائل القانونية، وإلى أقصى حدٍّ يسمح به القانون.
- تعليق عضوية إسرائيل في كافة المنظمات والمؤسسات الدولية، وخاصةً الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها.
- تفعيل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 377A(V) (الاتحاد من أجل السلام) لتمكين الجمعية العامة من اتخاذ تدابير جماعيةٍ لتفويض قوة حمايةٍ للأراضي الفلسطينية ووقف الإبادة الجماعية في غزة، نظرًا لفشل مجلس الأمن الدولي في التحرك بسبب تكرار استخدام الولايات المتحدة لسلطة النقض (الفيتو).

## ةيعمقلا لكايهلا كيكفتو ةمواقم

تؤكد الهيئة مجددًا حقَّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واختيار أساليب مقاومته لتحقيق التحرير والحرية والاستقلال.

تؤيد الهيئة استراتيجيةً عالميةً قائمةً على الحقوق لتفكيك الهياكل الصهيونية: تحديد ورسم خريطة لمصادر قوة النظام الصهيوني وأعمدته الداعمة.

تدعو الهيئة إلى بناء حركةٍ عالميةٍ تُضعف وتعزل وتفكك كل مصدرٍ من خلال عملٍ منسَّقٍ سياسيًّا وقانونيًّا واقتصاديًّا وأكاديميًّا وثقافيًّا وتكنولوجيًّا واجتماعيًّا.

لتحقيق هذا الهدف، هناك مهمتان رئيسيتان في غاية الأهمية:

1- **الصمود وعدم التهجير:** يجب أن يبقى الفلسطينيون -في غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس، والمجتمعات الفلسطينية داخل خطوط 1948- متجذرين في أراضيهم. يجب ألَّا يكون هناك أيُّ تهجيرٍ قسريٍّ إضافيٍّ للفلسطينيين في الشتات، وخصوصًا اللاجئين المتواجدين في أنحاء المنطقة. منع التهجير والحفاظ على الصمود أمران أساسيان لاستمرار النضال.

2- **مواجهة عالمية شاملة:** مواجهة الحركة الصهيونية والنظام الصهيوني عالميًّا في جميع المجالات -السياسية والدبلوماسية؛ القانونية وحقوق الإنسان؛ الاقتصادية والتجارية؛ الإعلامية، الثقافية، الفكرية، الأكاديمية والتعليمية؛ الصناعية، التكنولوجية، والعلمية؛ الفنون، السياحة، والرياضة. هذه التعبئة تركز على الشعوب، الحركات، الأحزاب، النقابات، منظمات المجتمع المدني، والأفراد، بحيث تحوِّل التضامن إلى قوة، ويتم مقاومة التطبيع، ومحاصرة المشروع الصهيوني على جميع الجبهات.

تؤكد الهيئة أن النضال هو ضد الصهيونية باعتبارها مشروعًا استيطانيًا استعماريًا عنصريًا قائمًا على النظرة الفوقية، وليس ضد اليهود أو الديانة اليهودية. الأفق الاستراتيجي هو نظامٌ سياسيٌّ واحدٌ قائمٌ على الحقوق، يرتكز على المساواة، وإزالة الاستعمار، واستعادة الحقوق، والحق غير المشروط في العودة. وحده هذا المسار يمكنه إنهاء الإبادة الجماعية المستمرة، وفتح الطريق نحو سلامٍ عادلٍ ودائمٍ لجميع الذين يعيشون في فلسطين وخارجها.

نصدر هذا البيان باسم العدالة والكرامة والسلام، وفي ذكرى جميع الذين فقدوا أرواحهم في غزة وفي جميع أنحاء فلسطين.

الصمت ليس حيادًا؛ الصمت تواطؤ؛ والحياد استسلامٌ للشر.

تضامنًا مع شعب غزة وإحياءً لذكرى جميع ضحايا الإبادة الجماعية.

الهيئة الوجدانية (بالترتيب الأبجدي)

البروفيسور سامي العريان

البروفيسورة كريستين شينكين

الدكتورة غادة كرمي

الكاتبة كينيزي مراد

البروفيسور شاندراموزافار

البروفيسورة بيلجانا فانكوفسكا